

الدراسات النقدية 3

الواجب 9



اعداد الطالب

محمد فراج الفراج
253001857

الأجندة

أهداف المهمة

عنوان الدراسة

التحليل النقدي لبناء الدراسة

تقييم التصميم المنهجي والنتائج

تحليل الإسهام العلمي والقيود البحثية

التطويرات المقترحة والحكم الختامي

أهداف المهمة



- تقييم البناء المنهجي والنظري للبحث في ضوء المعايير العلمية.
- تحليل نقاط القوة والقصور وأثرها في جودة النتائج البحثية
- اقتراح تطويرات منهجية ونظرية تعزز القيمة العلمية للبحث

Chapter

عنوان الدراسة

أثر الحوكمة المؤسسية في الاستدامة التنظيمية إدارة المخاطر
كمتغير وسيط في الهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة

الأساس النقدي لتقييم البحث

- ينطلق تقييم الدراسة من تحليل مدى الاتساق بين المشكلة البحثية، والإطار النظري، والتصميم المنهجي والنموذج الإحصائي، بوصفها المكونات الرئيسية التي تحدد جودة البحث العلمي .
- يركز التحليل على فحص قدرة التصميم البحثي على تفسير العلاقة بين الحوكمة المؤسسية وإدارة المخاطر والاستدامة التنظيمية، ومدى ملاءمة الاختيارات المنهجية لتحقيق أهداف الدراسة .
- يهدف النقد العلمي إلى تحديد جوانب القوة والقصور في البناء البحثي، واقتراح تطويرات منهجية ونظرية تسهم في تعزيز القيمة العلمية والتطبيقية للدراسة.

التحليل النقدي لمشكلة الدراسة والفجوة البحثية

Chapter

العنصر	ما ورد في الدراسة	التحليل النقدي
مشكلة الدراسة	ما أثر الحوكمة المؤسسية في تحقيق الاستدامة التنظيمية في الهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة، وما طبيعة الدور الوسيط الذي تؤديه إدارة المخاطر في تفسير هذه العلاقة؟	صيغت المشكلة بصورة واضحة ومحددة، وربطت بين ثلاثة متغيرات ضمن سياق مؤسسي محدد، مما وفر أساساً منطقياً لبناء النموذج البحثي واختبار العلاقات السببية.
الفجوة البحثية	تتمثل الفجوة في محدودية الدراسات التي تناولت التكامل بين الحوكمة المؤسسية وإدارة المخاطر والاستدامة التنظيمية في المؤسسات الحكومية، ولا سيما من خلال اختبار الدور الوسيط لإدارة المخاطر ضمن نموذج تفسيري واحد.	اتسمت الفجوة بوضوحها وارتباطها بمتغيرات الدراسة، إلا أن تدعيمها بمقارنات أوسع مع الدراسات الدولية كان سيعزز أصالتها ويبرز الإسهام العلمي بصورة أكبر.
الاتساق مع الواقع التنظيمي	ركزت الدراسة على الهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة بوصفها جهة تنظيمية ترتبط ممارساتها بالحوكمة وإدارة المخاطر والاستدامة.	جاء اختيار البيئة التطبيقية متسقاً مع طبيعة المشكلة، إذ تمثل الهيئة بيئة مناسبة لاختبار العلاقات المقترحة في ضوء متطلبات الحوكمة المؤسسية ورؤية السعودية 2030.
القيمة العلمية	تتمثل في بناء نموذج مفاهيمي يدمج الحوكمة المؤسسية وإدارة المخاطر والاستدامة التنظيمية ضمن إطار تحليلي واحد، مع الاستناد إلى نظرية أصحاب المصلحة.	حققت الدراسة إضافة معرفية من خلال دمج المتغيرات في نموذج تفسيري متكامل، إلا أن تعزيز الإسهام النظري كان سيتحقق بصورة أكبر من خلال المقارنة مع نماذج نظرية بديلة أو إدخال متغيرات تنظيمية إضافية.

النقد النظري للنموذج المفاهيمي

Chapter

التحليل النقدي	ما ورد في الدراسة	محور التقييم
اتسم اختيار المتغيرات بالاتساق المنطقي؛ إذ تعكس الحوكمة إطارا موجهها للممارسات المؤسسية، بينما تمثل إدارة المخاطر آلية تنفيذية يمكن أن تفسر انتقال أثر الحوكمة إلى الاستدامة التنظيمية.	اعتمد النموذج على الحوكمة المؤسسية كمتغير مستقل، وإدارة المخاطر كمتغير وسيط، والاستدامة التنظيمية كمتغير تابع.	منطق اختيار المتغيرات
قدمت النظرية أساسا مناسباً لتفسير العلاقة بين الحوكمة والاستدامة، إلا أن دمجها مع نظرية مؤسسية أو نظرية الموارد والقدرات كان سيمنح النموذج قدرة تفسيرية أوسع، ولا سيما فيما يتعلق بالدور الوسيط لإدارة المخاطر.	استندت الدراسة إلى نظرية أصحاب المصلحة بوصفها الإطار النظري المفسر للعلاقات بين المتغيرات.	كفاية الإطار النظري
جاءت العلاقات المفترضة منسجمة مع الإطار النظري، إلا أن تبرير المسار الوسيط اعتمد بدرجة أكبر على الأدبيات التطبيقية مقارنة بالتأصيل النظري، وهو ما كان يمكن تعزيزه بمناقشة نظرية أكثر عمقا.	افترض النموذج وجود تأثير مباشر للحوكمة المؤسسية في الاستدامة التنظيمية، وتأثير غير مباشر عبر إدارة المخاطر.	اتساق العلاقات المفترضة مع النظرية
يتميز النموذج المفاهيمي بالترابط المنطقي بين متغيراته، غير أن توسيع الأساس النظري وتعدد المنظورات المفسرة كان سيعزز متانة النموذج ويرفع من قدرته على تفسير الظاهرة في سياقات تنظيمية مختلفة.	—	الحكم النقدي

التقييم النقدي لفرضيات الدراسة

Chapter

التحليل النقدي	ما ورد في الدراسة	محور التقييم
اتسمت الفرضيات بتسلسل منطقي يبدأ بالعلاقات المباشرة وينتهي بالعلاقة غير المباشرة، بما يعكس اتساقها مع النموذج المفاهيمي وتسلسل بناء العلاقات السببية.	اشتملت الدراسة على أربع فرضيات تناولت تأثير الحوكمة المؤسسية في الاستدامة التنظيمية، وتأثيرها في إدارة المخاطر، وتأثير إدارة المخاطر في الاستدامة، إضافة إلى اختبار الدور الوسيط لإدارة المخاطر.	الترابط المنطقي بين الفرضيات
جاءت الفرضيات قابلة للاختبار باستخدام نمذجة المعادلات الهيكلية، كما أن تحديد أبعاد الحوكمة المؤسسية عزز دقة القياس وإمكانية تفسير النتائج.	صيغت الفرضيات بصيغة سببية واضحة، وربطت بين متغيرات وأبعاد قابلة للقياس والتحليل الإحصائي.	قابلية الفرضيات للاختبار
حققت الفرضيات تكاملاً مع أهداف الدراسة، إلا أن توسيع النموذج بفرضيات تتناول متغيرات معدلة أو مقارنة بين الفئات التنظيمية كان سيمنح الدراسة قدرة تفسيرية وإسهاماً نظرياً أكبر.	غطت الفرضيات جميع المسارات الرئيسة للنموذج، بما في ذلك العلاقة المباشرة والعلاقة الوسيطة.	شمول الفرضيات للعلاقات البحثية
تتميز الفرضيات بالاتساق المنهجي والشمول وقابليتها للاختبار، إلا أن اقتصار النموذج على متغير وسيط واحد حد من إمكانية تفسير العلاقات التنظيمية بصورة أكثر عمقا.	—	الحكم النقدي

التقييم النقدي للقرار المنهجي في تصميم الدراسة

Chapter

التحليل النقدي	ما ورد في الدراسة	محور التقييم
جاء اختيار المنهج متوافقاً مع طبيعة الدراسة الهادفة إلى اختبار العلاقات بين المتغيرات، إلا أن الاقتصار على التصميم المقطعي (Cross-sectional) حدّ من إمكانية تفسير التغيرات الزمنية أو تعزيز الاستدلال السببي.	اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لدراسة أثر الحوكمة المؤسسية وإدارة المخاطر في تحقيق الاستدامة التنظيمية، مع توظيف الاستبانة لجمع البيانات وتحليلها باستخدام SmartPLS.	ملاءمة المنهج المستخدم
اتسم التصميم بالاتساق مع أهداف الدراسة وفرضياتها، إذ وفر إطاراً مناسباً لاختبار النموذج الهيكلي، إلا أن دمج بيانات نوعية أو تصميم مختلط كان سيمنح تفسيراً أعمق للنتائج.	استند التصميم إلى نموذج مفاهيمي يضم متغيراً مستقلاً ومتغيراً وسيطاً ومتغيراً تابعاً، مع اختبار العلاقات المباشرة وغير المباشرة.	اتساق التصميم مع أهداف الدراسة
أسهمت الاستبانة في توفير بيانات كمية قابلة للتحليل الإحصائي، إلا أن الاعتماد على أداة واحدة يزيد من احتمالية تحيز الاستجابة، وكان من الممكن تعزيز قوة القياس من خلال المقابلات أو تحليل الوثائق المؤسسية.	اعتمدت الدراسة على استبانة مستمدة من الأدبيات والدراسات السابقة، مع تحليل البيانات باستخدام SmartPLS لاختبار نموذج القياس والنموذج الهيكلي.	كفاءة توظيف أداة القياس
اتسم القرار المنهجي بقدر عالٍ من الاتساق مع طبيعة الدراسة وأهدافها، إلا أن تبني تصميم بحثي متعدد الأدوات أو دراسة طولية كان سيعزز الصدق التفسيري ويزيد من القوة الاستدلالية للنتائج.	—	الحكم النقدي

النقد المنهجي لمجتمع الدراسة والعينة

التحليل النقدي	ما ورد في الدراسة	محور التقييم
جاء اختيار المجتمع منسجماً مع أهداف الدراسة وطبيعة الظاهرة محل البحث، إذ يضم الفئات الأكثر ارتباطاً بممارسات الحوكمة وإدارة المخاطر والاستدامة التنظيمية، مما عزز الصدق الداخلي للدراسة.	اقتصرت دراسة مجتمع الدراسة على الموظفين الإداريين والقياديين والفنيين في الهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة، باعتبارها البيئة التنظيمية المرتبطة بمتغيرات الدراسة.	كفاءة اختيار مجتمع الدراسة
يُعد اختيار العينة العشوائية الطبقية قراراً منهجياً مناسباً؛ لأنه يقلل من تحيز الاختيار ويعزز تمثيل الفئات المختلفة، بما يزيد من موثوقية النتائج ودقة المقارنات بين الوحدات التنظيمية.	اعتمدت الدراسة العينة العشوائية الطبقية لضمان التمثيل النسبي للمستويات الإدارية والقطاعات التنظيمية المختلفة داخل الهيئة.	ملاءمة العينة
على الرغم من ملاءمة المجتمع والعينة لأهداف الدراسة، فإن قصر التطبيق على مؤسسة واحدة يحد من إمكانية تعميم النتائج على بقية الجهات الحكومية أو القطاعات الأخرى، الأمر الذي يستدعي التحقق من النموذج في بيئات تنظيمية متنوعة.	اقتصرت الدراسة على هيئة حكومية واحدة بلغ مجتمعها (1173) موظفاً.	حدود التمثيل والتعميم
تميزت الدراسة بحسن اختيار المجتمع والعينة وارتفاع درجة التوافق بينهما وبين أهداف البحث، إلا أن توسيع نطاق التطبيق ليشمل مؤسسات حكومية متعددة كان سيعزز الصدق الخارجي ويرفع القدرة على تعميم النتائج.	—	الحكم النقدي

Chapter 9: التقييم النقدي لجودة أداة القياس والنموذج الإحصائي

محور التقييم	التحليل النقدي
الثبات والصدق التقاربي	أظهرت الأداة مستويات مرتفعة من الثبات والصدق التقاربي، بما يدعم موثوقية القياس، إلا أن الارتفاع الشديد لبعض معاملات الثبات قد يشير إلى تقارب بين بعض الفقرات.
الصدق التمايزي	تجاوزت بعض قيم HTMT الحد المحافظ، مما يكشف عن تداخل مفاهيمي محتمل بين بعض المتغيرات، ويعد هذا أبرز قيد في نموذج القياس.
جودة النموذج الهيكلي	حقق النموذج قدرة تفسيرية مرتفعة وقيم VIF ضمن الحدود المقبولة، إلا أن تركّز التأثير في المسؤولية المؤسسية وإدارة المخاطر يحد من قوة بعض أبعاد الحوكمة الأخرى.
الحكم النقدي	يتمتع النموذج بقوة قياس وتفسير جيدة، غير أن تحسين التمييز بين المتغيرات ومراجعة بعض الفقرات سيعززان متانة النتائج والاستنتاجات.

التحليل النقدي لنتائج الدراسة

محور التقييم	التحليل النقدي
تفسير النتائج الدالة	دعمت النتائج الفرضيات الرئيسية، وأكدت الدور المحوري للمسؤولية المؤسسية وإدارة المخاطر في تحقيق الاستدامة التنظيمية، بما يعزز القوة التفسيرية للنموذج.
تحليل العلاقات غير الدالة	أظهرت بعض أبعاد الحوكمة تأثيرات محدودة، وهو ما يشير إلى أن فاعلية الحوكمة تختلف باختلاف أبعادها، ويستدعي تفسيراً تنظيمياً ونظرياً أكثر عمقا.
اتساق النتائج مع الإطار النظري	انسجمت النتائج مع نظرية أصحاب المصلحة في تفسير العلاقة بين الحوكمة والاستدامة، إلا أن محدودية تأثير بعض الأبعاد تشير إلى أن النظرية لا تفسر جميع العلاقات التنظيمية بصورة كاملة، مما يبرر الاستفادة من أطر نظرية مكملية.
الحكم النقدي	تتميز النتائج بقوة تفسيرية واتساقها مع النموذج المفاهيمي، إلا أن تعميق مناقشة النتائج غير الدالة، وربطها بخصائص البيئة التنظيمية والدراسات المخالفة، كان سيمنح الدراسة قوة نقدية وإسهاما علميا أكبر.

التقييم النقدي للإسهام العلمي وحدود البحث

محور التقييم	التحليل النقدي
الإسهام النظري	قدمت الدراسة نموذجاً يدمج الحوكمة المؤسسية وإدارة المخاطر والاستدامة التنظيمية في إطار تفسيري واحد، إلا أن الاقتصار على نظرية أصحاب المصلحة حدّ من تنوع التفسير النظري.
الإسهام التطبيقي	وفرت الدراسة نتائج يمكن توظيفها في تطوير ممارسات الحوكمة وإدارة المخاطر داخل الهيئة، إلا أن تطبيقها على مؤسسة واحدة يحد من قابلية تعميمها على بيئات تنظيمية أخرى.
القيود المنهجية	اعتمدت الدراسة على تصميم مقطعي وأداة قياس واحدة، مما يحد من تفسير العلاقات السببية ويرفع احتمال تحيز المصدر المشترك للبيانات.
الحكم النقدي	حققت الدراسة إسهاماً علمياً وتطبيقياً واضحاً، إلا أن توسيع الإطار النظري، وتعدد أدوات القياس، وتطبيق النموذج في مؤسسات مختلفة كان سيعزز القيمة العلمية والقدرة على تعميم النتائج.

التطورات المنهجية والنظرية المقترحة

التطوير المنهجي	التطوير النظري
إعادة تصميم الدراسة بمنهج متعدد الأساليب لدمج البيانات الكمية والنوعية، بما يوفر تفسيراً أكثر عمقاً للعلاقات بين الحوكمة المؤسسية وإدارة المخاطر والاستدامة التنظيمية.	إعادة بناء الإطار النظري من خلال دمج نظرية أصحاب المصلحة مع النظرية المؤسسية ونظرية القدرات الديناميكية، بما يعزز تفسير آليات تأثير الحوكمة في الاستدامة التنظيمية.
توسيع نطاق المعاينة ليشمل هيئات حكومية وتنظيمية متعددة، مع إجراء مقارنات بين القطاعات، بما يعزز الصدق الخارجي وقابلية تعميم النتائج.	إعادة هيكلة النموذج المفاهيمي بإدراج متغيرات وسيطة ومعدلة، مثل الثقافة التنظيمية، والتحول الرقمي، والقيادة الإستراتيجية، لتفسير التباين في قوة العلاقات بين المتغيرات.
تعزيز استراتيجيات القياس بالاعتماد على مصادر بيانات متعددة، مثل المقابلات والوثائق التنظيمية والمؤشرات المؤسسية، للحد من تحيز المصدر المشترك ورفع موثوقية النتائج.	توسيع البنية التفسيرية للنموذج من خلال اختبار التأثيرات المباشرة وغير المباشرة والمعدلة، بما يرفع القدرة التفسيرية للنموذج ويزيد من إسهامه النظري.

النموذج البحثي المطور وأثره العلمي المتوقع

التطوير المقترح في النموذج	الأثر العلمي المتوقع
إعادة بناء النموذج المفاهيمي بإضافة متغيرات معدلة مثل الثقافة التنظيمية أو التحول الرقمي، إلى جانب المتغير الوسيط الحالي.	تعزيز القوة التفسيرية للنموذج وتفسير التباين في العلاقات التنظيمية بصورة أكثر شمولاً.
توسيع النطاق التطبيقي ليشمل هيئات حكومية وتنظيمية متعددة مع إجراء مقارنات بين القطاعات.	رفع الصدق الخارجي وزيادة قابلية تعميم النتائج على بيئات تنظيمية مختلفة.
الاعتماد على نموذج تفسيري متعدد الأبعاد يجمع بين الحوكمة المؤسسية وإدارة المخاطر والعوامل التنظيمية المؤثرة.	إنتاج نموذج بحثي أكثر متانة يتمتع بقدرة أعلى على التفسير والتنبؤ، ويحقق إسهاماً نظرياً وتطبيقياً أوسع.

التقييم الختامي

Chapter

- يكشف التقييم النقدي أن الدراسة استندت إلى بناء مفاهيمي ومنهجي متماسك، انعكس في اتساق المشكلة البحثية مع الإطار النظري، وترابط النموذج المفاهيمي، وملاءمة التصميم المنهجي، وكفاءة المعالجة الإحصائية، الأمر الذي وفر أساساً علمياً موثقاً لاختبار العلاقات بين متغيرات الدراسة.
- القوة التفسيرية للدراسة بقيت مقيدة بعدة اعتبارات منهجية ونظرية، أبرزها محدودية البيئة التطبيقية، والاعتماد على تصميم بحثي مقطعي وأداة قياس أحادية المصدر، إلى جانب الارتكاز على منظور نظري واحد، بما حدّ من اتساع التفسير وإمكانات تعميم النتائج خارج السياق المدروس
- بناءً على ذلك، فإن القيمة العلمية للدراسة لا تقتصر على النتائج التي توصلت إليها، وإنما تمتد إلى ما تتيحه من منطلق لتطوير نموذج بحثي أكثر تكاملاً، يستند إلى تصميمات منهجية أكثر تقدماً، وأطر نظرية متعددة، وبيئات تطبيقية أوسع، بما يعزز القدرة التفسيرية والتنبؤية، ويرفع من الإسهام المعرفي والتطبيقي في مجال الحوكمة المؤسسية والاستدامة التنظيمية.

شكرا لحسن استماعكم

